

## المشاركون في مؤتمر إنسياد العالمي السادس لقادة الأعمال يدعون رؤاد الأعمال لتبني حوكمة الشركات

أبوظبي، 24 أكتوبر 2016 – تحت رعاية معالي الشيخ سلطان بن طحنون آل نهيان عضو المجلس التنفيذي، عقدت إنسياد الكلية الرائدة عالمياً في إدارة الأعمال مؤتمرها العالمي السادس لقادة الأعمال الذي جمع قادة ورجال الأعمال ذوي النفوذ وأصحاب القرار ناقشوا فيه دور حوكمة الشركات وتأثيره على القطاعين العام والخاص، وذلك في منتجع سانت ريجيس جزيرة السعديات، أبوظبي.

وعشية انطلاق المؤتمر، أشاد معالي الشيخ سلطان بن طحنون آل نهيان بالدور المتميز للمنظمات الحكومية في تسريع حوكمة الشركات وذلك لتأثيرها المباشر على الأطر التشريعية لإنجاز الأعمال، ونوه معاليه إلى ضرورة التعاون الوثيق بين القطاعين الخاص والعام بهدف الحفاظ على الوضع الديناميكي للاقتصاد ووضع المعايير والممارسات التي من شأنها تطوير الشفافية ونزاهة الشركات وكفاءتها.

من جهته، قال إلبان ميهوف، عميد الكلية وأستاذ علوم الاقتصاد والذي يشغل الكرسي البحثي لتحوّل الاقتصاد والأعمال من شركة راوسينج: "لطالما ارتبط مفهوم الحوكمة بشكل تقليدي مع المؤسسات الخاصة، لكنه أيضاً يشكل أهمية للقطاع العام نتيجة للسياسات الصارمة التي يتم تطبيقها حول إدارة الجودة والممارسات العادلة لأصحاب المصلحة في الشركة. ومع انتقالنا نحو سياسة السوق المفتوحة، يجب على كل من الشركات العامة والخاصة أن تبدأ في تلبية الطموحات في الوصول إلى مستويات أعلى من المسائلة والشفافية، وهذا يشمل أيضاً صناع القرار. إذ يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة والمدراء أن يتسلحوا بالمهارات الجديدة لمواجهة هذا النموذج المتطور من الضغوط والمفارقات والتحديات، ونحن في إنسياد على اعتبارنا كلية رائدة في الأعمال قررنا أن نلعب دوراً متميزاً في تطوير مديرين كفؤين لإدارة مشهد الأعمال العالمي."

وقبل إنعقاد المؤتمر صرح صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن الوليد بن طلال مؤسس ورئيس مجموعة كيه بي دلبيو للاستثمارات، حول أهمية حوكمة الشركات بالنسبة إلى رواد الأعمال، وضرورة إيلائها المزيد من الاهتمام كونها حالياً لا ترتقي لتكون ممارسة يومية في أجندة الأعمال المكتظة. وقال: "غالباً ما تغطي الضجة والدعاية المحيطة بمقاولي مدير شركة جديدة على الحاجات الحقيقية لإطلاق شركة ناجحة والمحافظة وألقى عليها وإدارتها. ويشكّل المؤتمر العالمي لقادة الأعمال 2016 الذي تنظمه كلية إنسياد العالمية للأعمال (INSEAD) تذكيراً بأن حوكمة الشركات – التي لا تعتبر الجزء الأكثر إثارة في مشروع جديد – هي أساس الشركة الصلبة والقابلة للتطوير. وغالباً ما تؤدي زيادة مؤسسات تعليمية، على غرار إنسياد،

دور مغدّي الأنظمة المحيطة بريادة الأعمال. وبالتالي، إلى جانب تعزيز ثقافة الابتكار، هناك حاجة إلى التركيز على الجوانب العمليّة للأعمال."

وبدوره تحدّث سعادة الدكتور علي راشد النعيمي، مدير عام مجلس أبوظبي للتعليم والمدير السابق لجامعة الإمارات العربية المتحدة عن الجهود الناجحة لحوكمة الشركات في الإمارات العربية المتحدة والدور الهام والبارز للحوكمة في التعليم والمدارس، "إن الحوكمة العامة معنية بشكل رئيسي بالتخطيط والتنفيذ وإدارة المؤسسات والعلاقات العامة لضمان المساءلة والشفافية والفعالية والإنصاف، مع المشاركة واسعة النطاق من قبل أصحاب المصلحة، فالحوكمة الجيدة في قطاع التعليم بالذات تتعلق بطريقة التأسيس والإعداد والتنسيق وإدارة التمويل والأحكام والأنظمة والسياسات وملكية التعليم، وتسعى لترجمة ذلك إلى نتائج ذات كفاءة عالية في خدمات التعليم وتحقيق النتائج التعليمية المطلوبة وتطوير رضى وتفاعل أصحاب المصلحة."

وخلال جلسة الحوار التي عُقدت تحت عنوان 'الوجه المتغير لحوكمة الشركات في العالم'، تم تناول أبرز التغيرات والتطورات في الحوكمة حول العالم والتوقعات من هذا القطاع، وشارك فيها كل من محمود الكوهجي، الرئيس التنفيذي لـ"ممتلكات"، وبিকা هيتالا، أستاذ التمويل، رئيس القسم المالي في إنسياد، ومشعل حامد كانو، رئيس مجموعة كانو، ولودو فان دير هايدن، المدير الأكاديمي لمبادرة إنسياد لحوكمة الشركات، أستاذ كرسي إنسياد عن حوكمة الشركات في كلية إنسياد، والدكتور عدنان الصوفي، مؤسس شركة DAS وشركاه ومفوض سابق في هيئة السوق المالية، وترأس الجلسة بيتر زيمسكي، عميد التعليم التنفيذي، عميد الابتكار، أستاذ الاستراتيجية، أستاذ كرسي الاستراتيجية والابتكار لشركة «إيلي ليلي» في كلية إنسياد. وخرج المشاركون في جلسة النقاش هذه بنتيجة أن نظم الحوكمة في العالم ما تزال مستقلة، والتقارب فيما بينها ما يزال يسير بوتيرة بطيئة، لكن أهم المسائل التي تستهدفها الحوكمة وتستجيب لها ما تزال موضع اختلاف في كافة أرجاء العالم، كما اتفق المشاركون على أن العالم دخل في حقبة جديدة أصبحت فيها الحوكمة ضرورة تنافسية أساسية ولم تعد ممارسة رسمية أو قانونية بعد الآن.

كما شارك في المؤتمر سيد أختر محمود، أخصائي قيادي في القطاع الخاص، الممارسات العالمية في التجارة والتنافسية، مجموعة البنك الدولي، واستعرض فيه أهم النتائج التي وصل إليها تقرير البنك الدولي حول السياسات الاقتصادية المقاومة للامتياز الذي يناقش المناخ الاقتصادي في المنطقة وقدرته على تهيئة الظروف أمام القطاع الخاص للمساهمة بكامل طاقته في النمو الاقتصادي المستدام والتحوّل من حقبة النمو التي يقودها القطاع العام. وشددت نتائج تقرير البنك الدولي على أن القصور في سياسات مثل الأطر التشريعية وإيصال الخدمة وإنفاذ الامتثال (بما فيها دخول الأعمال وإدارة الجمارك والضرائب والتراخيص وعمليات التفتيش) وتدخلات الحكومة والحوافز ودعم الأعمال (مثل الوصول إلى التمويل، والأراضي العامة وعقود الشراء العامة) قد تؤدي إلى نتائج غير تنافسية في السوق. وبشكل محدود فقط للمشاركات من القطاع الخاص، نصحت الدراسة بتأسيس إطار عمل لسياسة تنافسية فعالة تسيطر على السلوك

الطبيعي المناهض للتنافسية من قبل شاغلي المناصب، جنباً إلى جنب مع ترتيبات واضحة وشفافة للمساءلة العامة.

كما أشارت نتائج التقرير إلى ضرورة السيطرة على أي سعي للحصول على امتياز أو لمنحه من خلال تقليل فرص التضارب في المصالح والتشجيع على المزيد من الإفصاح المالي وتعزيز حق الجمهور في الحصول على المعلومات. وخلصت الدراسة إلى أن ثماني دول في منطقة الشرق الأوسط (والتي لا تشمل بينها أيّاً من الإمارات العربية المتحدة أو المملكة العربية السعودية) لا تقدّم طاقاتها الكاملة على الرغم من امتلاكها لسياسات الحوافز. وتحدد الدراسة مساراً تدريجياً لصانعي السياسات يمكن من خلال اتباعه تحقيق أفضل الممارسات في القطاع. كما دعا سيد أختر محمود الحكومات الإقليمية إلى إجراء تقييمات دورية عن ملائمة وتناسب سياسات الحوافز، فضلاً عن عمليات تقييم منتظمة عن التكاليف المالية المرتبطة بنظام الحوافز. ويحرص البنك الدولي على نشر نتائج مثل هذه الدراسات حتى تتمكن الحكومات المحلية من تبادل المعرفة فيما بينها، وبالتالي نقل معرفتهم للعالم أجمع. ومن المتوقع أن يتم نشر التقرير كاملاً في نهاية العام.

وفي جلسة نقاش أخرى تحت عنوان 'حوكمة الشركات في الشرق الأوسط: تغييرٌ حقيقي أم حبرٌ على ورق' تم تسليط الضوء عما إذا كانت الحوكمة ستغير في المنطقة، وما هي الحاجات للتغيير والمسائل المتبقية التي يجب حلها حتى تساهم الحوكمة في مشهد النمو المستدام في المنطقة.

حضر الجلسة كل من سيد أختر محمود وسعادة سعيد مبارك الهاجري، رئيس مجلس إدارة شركة أبوظبي الوطنية للطاقة، "طاقة" وسعاد المهندسة فاطمة الجابر، عضو مجلس الإدارة في مجموعة الجابر وماجد جعفر، الرئيس التنفيذي لشركة نفط الهلال، وعثمان سلطان، الرئيس التنفيذي لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو).

واختتم المؤتمر إيمان ميهوف بتسليط الضوء على أهمية الأسس الثلاثة للنمو الاقتصادي والتفاعل الأكبر مع الأفراد، وهي القيادة والمؤسسات والتعليم. هذه الأسس لها أهمية كبيرة في تطوير التنافسية العالمية للمنطقة وضمان النمو المستدام.

##انتهى##

## نبذة عن إنسياد، كلية إدارة الأعمال العالمية:

تعتبر كلية إنسياد، إحدى أبرز وأكبر مؤسسات التعليم العالي المتخصصة في إدارة الأعمال على المستوى الدولي. وتوفر للمشاركين في برامجها تجربة تعليم عالمية بكل ما تحمله الكلمة من معنى. ويمتد نشاط كلية إنسياد البحثي والتعليمي على نطاق ثلاث قارات، بفضل مقراتها الجامعية الموزعة في كل من أوروبا (فرنسا)، وآسيا (سنغافورة)، والشرق الأوسط (أبوظبي). كما أن أعضاء هيئة التدريس البالغ عددهم 148

# INSEAD

The Business School  
for the World® #

أستاذاً مرموقاً من 40 بلداً، ينقلون معارفهم وخبراتهم لأكثر من 1300 مشارك سنوياً في برامجها التعليمية. كما يشارك أكثر من 9500 تنفيذي سنوياً في [برامج كلية إنسياد للتعليم التنفيذي](#).

وفي عام 2016، تم تصنيف جميع البرامج الثلاث لماجستير إدارة الأعمال من إنسياد في المرتبة الأولى من قبل الـ"فايننشال تايمز" في جميع فئات التصنيف التي تشمل [ماجستير إدارة الأعمال](#)، و[ماجستير إدارة الأعمال التنفيذية](#)، وبرنامج إدارة الأعمال التنفيذية من قبل كلية واحدة.

للتواصل الإعلامي:

زينة سليمان

هاتف : +971 50 640 3191

البريد الإلكتروني: [zeina.sleiman@insead.edu](mailto:zeina.sleiman@insead.edu)